

## اقتصاد

عصام شلهوب

"ماكينزي" تستعين بخبراء لبنانيين لوضع رؤيتها  
"باريس 4": 250 مشروعاً بكلفة 16 مليار دولار

يمر الاقتصاد اللبناني في مرحلة حرجة، فيما تتراجع المؤشرات الاقتصادية لتتذر بانهايار كبير. دق المسؤولون ناقوس الخطر بعدما ضاعفت تلك المؤشرات من حدة المعاناة الاجتماعية عبر اتساع دائرة الفقر، تراجع مستوى المعيشة، اغلاق ابواب المصانع والمؤسسات، اشتداد حدة البطالة، انتشار الفساد على مختلف المستويات. هذا فضلا عن صعوبة تمويل عجز الموازنة وارتفاع قيمة الدين العام

متينة، مستوى احتياطات عال، سجل يعكس التزام الدولة الكامل تسديد مستحقاتها المالية بالرغم من الصعوبات السياسية والاقتصادية المختلفة، متوسط دخل للفرد الواحد مرتفع نسبياً. في المقابل فان التحديات القائمة كالاتي: مستوى الدين العام العالي، العجز الكبير في الموازنة والميزان التجاري، استمرار الصراعات الاقليمية. يعتبر المتفائلون ان الاقتصاد اللبناني سيستعيد معدلات نموه المرتفعة في العام 2018 بحيث قد يشهد نمواً تصل نسبته الى 4 و5%. هذا التفاؤل مرده الى ان نسب النمو لا تأتي من عبث انما هي مستندة على جملة من الثوابت،

المتفائلون يقولون ان الاقتصاد اللبناني نقل من غرفة العناية الفائقة الى غرفة المراقبة في انتظار التعافي بتأثير مباشر من تراكم مجموعة من الايجابيات، وانه سيشهد تحولات ايجابية اعتباراً من العام المقبل. اذ من المقرر انعقاد مؤتمر "باريس 4" لتوفير الدعم المالي للبنان، اضافة الى انهاء مجلس الوزراء كل ما هو مطلوب على مستوى ملف النفط .

وقد سلطت مؤسسات التصنيف الدولية الضوء على ابرز نقاط القوة واهم التحديات التي تراها مناسبة في تحديد النظرة المستقبلية الى الاقتصاد الوطني اللبناني، وهي: قاعدة ودائع مصرفية

ملكي : الانفاق غير المدروس  
اوصلنا الى حالة من الاختناق

اعدت الحكومة خطة للنهوض الاقتصادي هدفها تعزيز النمو وفرص العمل، ستعرض خلال اجتماع الدول الداعمة للبنان. هل سيتم دعم هذه الخطة من الاطراف المشاركين في المؤتمر؟

□ ثمة برامج عدة يتم تحضيرها لاطلاق العجلة الاقتصادية، وتعزيز النمو، وتوفير فرص عمل جديدة. عملية النهوض التي يحكى عنها هي مجموعة مشاريع اتمائية تساعد على تحسين البنى التحتية. هذه المبادرات جيدة، ولكن لا اعتقد ان مشكلتنا الاساسية تنحصر فقط

في وضع خطة وطلب دعمها. لدينا تراكم مشكلات هي التي تحد من قدرتنا على اطلاق النمو والمحافظة عليه. في الطليعة هناك المشكلة السياسية الداخلية، والوضع الاقليمي المتفجر الذي يتفاعل على الصعيد الداخلي. يليها سوء الادارة العامة وحوكمتها. لذلك اعتقد ان المشكلة الرئيسة تكمن في الانفاق غير المجدي على بعض القطاعات. مثلاً استنزف قطاع الكهرباء الخزينة بأكثر من 25 مليار دولار خلال 24 سنة الاخيرة، ومع ذلك لم نحصل على الكهرباء والعجز مستمر سنويا بأكثر من مليار

دولار على مشاريع محددة ومحصورة. بالتالي لا يمكنها الانفاق على مشاريع البنى التحتية.

■ خطة النهوض الاقتصادية كما بات معروفا تحمل برنامجاً لمشاريع متنوعة. فهل ستلاقي الدعم المطلوب؟

□ نرحب باي دعم لمشاريع تساعد على نهوض الاقتصاد. لكن لا اعتقد ان المشكلة في البنى التحتية ككل. نحن نحتاج الى استكمال بعض مشاريع المياه والطرق وانشاء الجسور. لكن المشكلة تكمن في التراخي الحاصل في تطبيق القوانين، وتقاعس ادارات الدولة عن القيام بواجبها. هناك سوء ادارة في المطلق ان على المستوى الضيق او على المستوى الاوسع. لا اقول ان شبكة طرقاتنا لا تحتاج الى توسعة وتحديث، لكنها كافية حالياً فيما لو طبق القانون كما يجب. ما ينطبق على النقل ينطبق ايضا على المياه والكهرباء. التنظيم هو اساس العمل السليم والمفيد، فهو يوقف الهدر، ويحصر عدد المشاريع في ما هو ضروري لتحديثها، وبالتالي تخف كلفتها.

■ كأنك تقول نحن لسنا في حاجة الى مشاريع تحتاج الى دعم دولي؟

□ بالعكس، نحن نحتاج الى هذه المشاريع لكن ليس بالحجم الذي يتحدثون عنه. ازمة المياه مثلاً مهما حاولت زيادة الموارد عبر السدود والبحيرات واقامة شبكة حديثة سيبقى الهدر في توزيعها قائماً، ان لم يتم تركيب عدادات تضبط عمليات التوزيع بشكل دقيق ومراقب.

■ اذا ما الهدف من وضع خطة في هذا الحجم تحتاج الى مثل هذا الدعم الدولي؟

□ وضع الخطة تم وفق رؤية معينة، ولكن لا اعتقد انه يمكن تمويلها بالسهولة المرجوة. حتى الذين عملوا على وضع الخطة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات وضعوا شروطاً محددة تؤكد ضرورة تحسين الادارة واجراء اصلاحات ادارية. جميع القطاعات العامة من كهرباء ومياه واتصالات يجب ان تكون مصدر ربح للدولة وليست

مصدراً للعجز. يجب التزام كل الشروط حتى يتأمن الدعم.

■ الدولة لم تنفذ حتى الان شروط مؤتمر باريس 3. فهل تعتقد ان المؤتمر المقبل سيقدم الدعم انطلاقاً من التجربة السابقة؟

□ الخطة تقوم على 250 مشروعاً بكلفة 16 مليار دولار حدا ادنى. وتم وضع رؤية معينة للتمويل توزعت على الشكل الاتي: 25% من القطاع الخاص عبر قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، 25% من المؤسسات المالية الدولية، 25% من الصناديق العربية، 25% من صناديق الاستثمار الدولية. لكنني اعتقد ان التمويل ستشوبه عراقيل بارزة. مثلاً الدول العربية وخصوصاً دول الخليج ولاسباب خاصة بها لم يعد لديها الفائض الذي يسمح لها بدعم مشاريع خارجية، وليس عندها الرغبة السياسية للمساعدة. اما الصناديق الدولية فستقدم الدعم عبر قروض مالية. فهي لا تقدم الهبات. انها تقدم هبة رمزية لاجراء دراسة لمشروع معين، غير ان لهذه المؤسسات شروطاً تتعلق بنوعية المشروع والبيئات الاستثمارية واجراء اصلاحات ادارية حقيقية والالتزام بها، وعقلنة الاقتصاد. الدعم سيطاول المشاريع بعد درسها ومعرفة جدواها وامكانات تنفيذها. اما بالنسبة الى القطاع الخاص المحلي، فالمصارف لا تملك كما هائلاً من الفوائض لاستثمارها في المشاريع العامة وبفائدة مخفضة ولمدة 25 سنة مثلاً.

■ هل تعتقد ان الدول المانحة ستراقب عملية انفاق اموال الدعم؟

□ طبعاً وهو امر طبيعي. المراقبة ستكون عبر البنك او صندوق النقد الدوليين باعتبار انهما يملكان آلية المراقبة المطلوبة.

■ ما هي المشاريع التي يمكن ان تنال موافقة الجهات الداعمة، وما هي القطاعات الواعدة التي تحتاج الى تمويل؟

□ الكهرباء مثلاً. لكن الاحتمال الاقصى هو ان تقترح الدول المانحة الشراكة بين القطاعين

”

مشكلتنا سوء الادارة  
العامة، والشراكة بين العام  
والخاص لن تنجح

الاستاذ الجامعي والخبير الاقتصادي  
الدكتور روجيه ملكي.

“

العام والخاص. علماً بان القطاع الخاص يعرف ان الدولة ليست خصماً شريفاً، فهي تتخذ القرارات وفق توجهات معينة من دون ان تراعي مصالح القطاعات الاقتصادية. بالتالي تقع المشاكل ويخسر المشروع قيمته. كمثل مشروع الهاتف الخليوي الذي وضع ليؤمن مدخولاً كبيراً للدولة ولكن اليوم يعاني الامرين. ثمة امثلة اخرى على القرارات غير المدروسة التي اساءت الى صدقية الدولة واضعفت صدقية المؤسسات الاخرى.

■ هل التوجه نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص مقدمة للذهاب الى الخصخصة؟

□ لا اعتقد ان الشراكة ستنجح كما يتصور البعض، وليس للقطاع الخاص دافع الى ذلك. يمكن ان تنفذ بعض المشاريع، ولكن الخوف سيبقى مسيطراً خصوصاً وان السياسيين يعتبرون مثل هذه المشاريع مصدراً للتوظيف، وزيادة النفوذ، ومخالفة القانون، وشركة الكهرباء ابرز دليل على فشل موضوع الشراكة. لذا ارى ان الذهاب الى الخصخصة افضل بكثير مع موضوع الشراكة. اعتقد ان اعطاء ادارة المشاريع للقطاع الخاص هي الطريقة الاسلم والانجح. ◀

## صعب: مديونيتنا العامة هي من الاكبر في العالم

■ هل يمكن اعتبار خطة النهوض الاقتصادية التي ستعرض خلال مؤتمر "باريس 4" رؤية اقتصادية شاملة؟  
□ الخطة الاقتصادية المطروحة هي محل درس ومراجعة. اذ ليس في علم الاقتصاد من توافق بل خطة ملزمة. المهم ان لا نستمر في طريق زيادة الدين العام خصوصا وانه اصبح كارثة حقيقية لانه يشكل اكثر من 150% من الناتج المحلي، والموازنة العامة في خدمته. لذلك علينا وضع خطة لبلد نعتبره منتجا.

■ ما هي عناصر هذه الخطة المقترحة؟  
□ ابرز عناصرها ردم الهوة في ميزان المدفوعات. اذا تمكنا من ذلك نكون قد حققنا انجازا كبيرا، خصوصا وان كل تمويل الادارة هو من الدين العام الذي هو من الاكبر في العالم. مع ذلك نحن لا نملك الرؤية الواضحة لتلمس طريق الخروج من هذه الهوة. الدين مستمر والانفاق يتم على القاعدة الاثنتي عشرية. اري ان الذهاب الى مؤتمر باريس او غيره من دون ان نكون قد انجزنا واجبا، امر لا يمكن ان يقبل به احد. لذا علينا وضع بعض الامور على السكة الصحيحة، وتحسين وضعنا الاقتصادي بمختلف الطرق. ومن الضروري ان يكون لدينا رؤية لانجاح باريس 4، رغم ان ثمة من يقول ان نتائج هذا المؤتمر لن تكون افضل من نتائج المؤتمرات السابقة. نحن نسعى الى الحصول على مساعدات او منح او هبات او حتى قروض بفوائد مخفضة، واعتقد ان من الضروري السعي الى اعطاء الاقتصاد الدفعة الصحيحة لاعادة انطلاقته.

■ هل تكليف شركة "ماكينزي" دراسة وضع رؤية اقتصادية يعني الهروب الى الامام، وتخلي الدولة عن دورها في وضع رؤية اقتصادية للبلد، خصوصا وان هذا الموضوع من صلب مهماتها؟  
□ لو سلمنا بان من الضروري ان تتحمل الدولة مسؤولياتها، وتضع الخطة المطلوبة، اعتقد ان كل من سيشارك في هذا العمل سينطلق من الخلفية السياسية التي ينتمي اليها بحكم الواقع الذي

نعيشه في لبنان. لذلك فان وجود "ماكينزي" ضرورة، شرط ان تستعين بخبراء لبنانيين يقدمون خبرتهم ورؤيتهم مما يعطيها طابعا مهما جدا، لاسيما ان صندوق النقد الدولي يضع شروطا موحدة لتطبيقها في جميع البلدان، ويعتبر ان ذلك هو الحل، واعتقد انه لا يمكن ان يكون بهذا الشكل. الحل هو ان تضع "ماكينزي"، بالتعاون مع هؤلاء الخبراء، وبعد ان تستمع الى اراء جميع الفعاليات وتطلع على واقع كل القطاعات الاقتصادية، رؤية شاملة تقترح فيها جملة من الحلول تناسب واقعنا بكل متفرعاته، الامر الذي يؤمن الضمان الاكيد في نجاح الخطة، طالما ان الخطط السابقة لم تنجح.

■ هل ابلغت الحكومة الى "ماكينزي" توجهاتها واولوياتها وعناوين سياستها الاقتصادية والاجتماعية حتى تتمكن من القيام بعملها؟  
□ ابدأ، العكس هو الصحيح. على "ماكينزي" تقديم رؤيتها ونظرتها حول كيف يمكن ان يكون الاقتصاد اللبناني. نحن بالتعاون مع خبراءنا الاقتصاديين نستطيع تصحيح توجهها، ونضمن بالتالي سير الخطة بعد اجراء التعديلات التي تلائم وضع مؤسساتنا واقتصادنا.

■ هل يمكن انجاز رؤيتها حتى يحين موعد انعقاد المؤتمر؟  
□ كلا، لكن يمكنها ان تعطي الخطوط العريضة بالاضافة الى تأمين الغطاء الضروري الذي يساعد على طرح كل المشاريع وطلب الدعم لها. مع العلم ان الدول المانحة تحتاج الى مثل هذا الغطاء حتى تتمكن من الدعم.

■ اشترطت الصناديق الدولية سابقا في اجتماعات باريس 2 و3 اجراء اصلاحات ادارية لاعطاء الدعم، لكن لبنان لم يقدّم بها حتى الان. ماذا استجد حتى تعطي هذه الصناديق الدعم اليوم؟  
□ كما قلت ان الشروط التي سبق واعطيت هي نظريات لا تطبق على ارض الواقع اللبناني.

### من غير المسموح ان نبقي بلا خطة لتحسين اقتصادنا



رئيسة قسم الاقتصاد في جامعة البلمند الدكتورة غريتا صعب.

لذلك نحن مع "ماكينزي" شرط ابقاء نظرنا على ملاحظاتها او رؤيتها، وتصحيح المسار الذي لا يطابق واقعنا. مثلا لا يمكنها اليوم الحديث عن خصخصة كهرباء لبنان لان ذلك سيحدث ازمة مالية كبيرة.

■ هل ان عدم وجود رؤية شاملة لجميع القطاعات يعود على عامل الفساد على تنوع وجوهه؟  
□ لا شك في ذلك. الفساد موجود ضمن الادارة الرسمية. لكن عندما يفعل القضاء والهيئات الرقابية والمجلس التأديبي، وتتم احالة المخالفين او الفاسدين على المحاكمة من دون تدخل سياسي لحماية هذا او ذاك، في هذه الحال يمكن الادارة ان تنطلق، ويمكن بالتالي وضع رؤية اقتصادية صحيحة.

■ النتائج التي حققتها "ماكينزي" في اكثر من بلاد وخصوصا دول الخليج لم تكن مشجعة. فهل يمكن ان تنجح في لبنان؟  
□ السعوديون اطلقوا على وزارة التصميم لديهم وزارة "ماكينزي"، وقد تم وضع رؤية طموحة للمملكة لعام 2030، غير ان الرؤية السابقة لعام 2020 لم تنجح وكذلك لم تنجح "ماكينزي" في بقية دول الخليج. لكن وضعنا في لبنان يختلف، وليس من المسموح لنا ان نبقي من دون خطة تساعدنا على سلوك الطريق الصحيح لتحسين وضع اقتصادنا ووقف الهدر والدين العام.

Paying your tuition is not so complicated!

Simply visit IBL Bank to apply for the "Educational Loan" designed for all students!

Where your dreams count

For more Info **04 - 72 72 44**

